

إذا حصل الدوران ومانع من العلة حصل العلم أو الظن  
 عادة فالأصح أن يقال بغيره ثم ترك فلم يعصب  
 وتكرر ذلك علم الله العزيب حتى إن الأطفال  
 يعلمون ذلك قلت لولا ظهور اشتقاق غير ذلك  
 بحيث أو بانه الأصل لم يظن وهو طرف مستقل ويؤيد  
 بذلك والقياس على ما جرى فاجل ما قطع بنى  
 الفارق فيه كالأمة والعبد في العنق وينسبهم إلى قبايل  
 علة وقبايل دلالة وقبايل في معنى الأصل فالأول ما صح  
 فيه بالعلم والثاني ما يجمع فيه بما لا يرد لها كما لو جمع بالحد  
 موجب العلة في الأصل لللازمة الأخرى كقبايل قطع الحافة  
 بالواحد على قولها بالواحد بواسطة الاشتراك في وجوب

الذي يعلمهم والثالث اجمع بنى الفارق **مسألة**  
 يجوز العبد بالقياس خلافاً للشيعة والنظام وبعض  
 المعزلة وقال القفال وأبو الحسين يجب عقلاً لست  
 القطع بأجواز وإنه لو لم يحتم لم يقع وسببنا قالوا العقل  
 يمتنع مما لا يؤمن فيه الخطأ ورد بان منعه فمنا لغيره  
 ولو سلم فإذ اظن الصواب لا يمتنع قالوا قد علم الأمر  
 بمخالفة الظن كالشاهد الواحد والعيب والضعف  
 في عشر اجزيات قلت بل علم خلافه كخبر الواحد  
 وظاهر الكتاب والشهادات وقبيلها وإنما منع للمانع  
 خاص النظام إذا ثبت ورود الشرع بالفرق  
 بين المنهات كإيجاب الغسل وغيره بالمبنى دون البول  
 من المنهات

بان  
 العبد